الأنباء
الجمعة 30 اغسطس 2013

اقترح تعديل موعد الانتخابات من 11 ص إلى 11 م في رمضان

الشايع لتفعيل قانون الدفاع المدني في حالات الطوارئ

صرح النائب فيصل الشايع قائلا انه من الضرورة ان يتم تفعيل قانون 21 لسنة 1979 بشأن الدفاع المدني، مؤكدا انه للأسف اننا دائما نتحرك ونحاول ان نستعد عندما يأتي الحدث ليكون ذلك التحرك بمثابة ردة فعل في وقت قد يكون فيه ذلك التحرك متأخرا ولا نستطيع من خلاله تغطية كل المستلزمات الضرورية فضلا عن عدم قدرتنا على تفعيل قانون الدفاع المدني في حالات الطوارئ.

وتساءل الشايع: هل تم تفعيل القانون في الفترات والأحداث السابقة التي شهدتها البلاد والمنطقة؟ وهل نحن مستعدون لكل الاحتمالات الواردة؟ وهل تم تدريب الجهاز والأفراد المختصين كما جاء بنصوص القانون لتغطية كل الجوانب؟ وهل نحن على استعداد لحماية المنشآت المهمة والحيوية ومؤسساتنا المختلفة؟ وهل نحن مهيأون في حالة استمرار الحرب بالمنطقة لفترات زمنية طويلة التعامل مع ذلك الموقف؟ وهل يوجد اجتماعات تنسيقية بين الجهات المعنية التي وردت بالقانون لترتيب الأوضاع في تلك الحالات؟

وأضاف الشايع قائلا: نتمنى من مجلس الوزراء تفعيل القانون المذكور بشأن الدفاع المدني حتى تتم تغطية كل الجوانب وتكون استعدادات الكويت كافية لحماية المواطنين والمنشآت على أكمل وجه.

وختم الشايع تصريحه بمناشدة الجميع الابتعاد عن نشر وترويج الاشاعات التي من الممكن ان تخلق مشاكل وتساعد على زيادة أجواء التوتر، كما تمنى من الجميع ضرورة التمسك بوحدتنا الوطنية في تلك الظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة، قائلا:

نتمنى من الله العلي القدير ان يحمي الكويت وشعبها وكل المقيمين على أرضها من كل مكروه وأن يحميها من أي اعتداء غاشم ويحمي كل الشعوب المتضررة منها.

من جانب آخر، تقدم النائب فيصل الشايع بالاقتراح بقانون بتعديل المادة 33 من الباب الثالث المتعلق بإجراءات الانتخابات من أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

ونص التعديل على الآتي: «تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الثامنة مساء على ان تدوم عملية الانتخاب في حالة اقامتها بشهر رمضان الكريم من الساعة الحادية عشرة صباحا الى الساعة الحادية عشرة مساء».

ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بتعديل المادة 33 من أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة على ما يلي:

نصت المادة 33 من أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة على «تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الثامنة مساء» وقد أغفل المشرع عن تحديد موعد لدوام اللجان الانتخابية في شهر رمضان المبارك، حال فرضت الظروف السياسية او الدستورية اقامة الانتخابات بشهر رمضان الكريم، ونظرا لما لشهر رمضان الكريم من خصوصية حيث يتفرغ المواطنون فيه للعبادة وصلاة القيام والتراويح ليلا، فضلا عن صعوبة الاستفادة بعدد الساعات التي نصت عليها المادة كاملة - والتي حددت من الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء - في دوام اللجان الانتخابية نظرا لأن تلك الساعات يتخللها تناول وجبة الافطار ومن قبلها صعوبة ذهاب المواطنين لصناديق الاقتراع وقت الصباح والظهيرة وبعدها، لاسيما في حالة وقوع شهر رمضان الكريم في فصل الصيف، لذا أتقدم بالاقتراح بقانون بتعديل تلك المادة لتكون على النحو المبين أعلاه حتى نضمن أعلى نسبة مشاركة في شهر رمضان الكريم، ولا تقف ظروف الصيام وخصوصيته عائقا أمام ذهاب المواطنين لصناديق الانتخابات والتصويت.

فيصل الشايع

من خلال تنظيم حلقات بمعرفة لجنة من علماء «الأوقاف»

الصانع لاعتماد حفظ القرآن الكريم مبرراً للعفو عن المسجونين بعد قضائهم نصف العقوبة

تقدم النائب يعقوب الصانع باقتراح برغبة بشأن تشجيع المسجونين على حفظ القرآن الكريم، واعتباره من مسوغات العفو أو الإفراج الشرطي عنهم، وقال في مقدمة اقتراحه إن الهدف من إنشاء المؤسسات العقابية وأخصها السجون، هو التأديب والتهذيب والإصلاح، وذلك حتى يتم تأهيل المسجون نفسيا ومعنويا للتعايش مع المستقبل بعد قضاء فترة العقوبة، ولن يكون ذلك إلا بمنحهم قسطا وافيا من المعنويات التي تساهم في تغيير اتجاهاتهم الحياتية نحو حياة أكثر استقامة.

ولما للقرآن الكريم من عظيم الأثر في تهذيب النفس البشرية وتقويمها، وذلك مصداقا لقول الله سبحانه في كتابه العزيز:

بسم الله الرحمن الرحيم: (الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب (28) الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب (29)) سورة الرعد.

ونص الاقتراح على أن يتم اعتماد حفظ القرآن الكريم مبررا ومسوغا للعفو عن المسجونين، أو الإفراج عنهم شرطيا حال قضائهم نصف مدة العقوبة المحكوم بها عليهم، مع اعتماد نظام النقاط حسب الأجزاء التي يتم حفظها من القرآن، على أن يتم ذلك من خلال تنظيم حلقات منتظمة لتحفيظ القرآن الكريم بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض من علماء الأوقاف، وبالتنسيق بين وزارتي الداخلية والأوقاف.

يعقوب الصانع

تحسبا لأي طوارئ في ظل الأزمة الإقليمية

التميمي للحكومة: نريد خطة متكاملة لإطلاع المواطنين على الاستعدادات

دعا النائب عبدالله التميمي الحكومة لإعداد خطة طوارئ متكاملة لمواجهة الظروف التي تمر بها المنطقة ودق طبول الحرب الأميركية ضد سورية.

وقال ان الحكومة مطالبة بمراجعة خططها الاستراتيجية لتوفير احتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية والمياه والخدمات الصحية وكميات الادوية بالاضافة الى مخزون البلاد من المواد الاساسية والأغذية، مشددا على انه يجب أن تكفي هذه المواد وغيرها من الاحتياجات فترة لا تقل عن ستة أشهر الى تسعة كخطط طارئة.

وطالب التميمي بأن توضح الحكومة للمواطنين في رسائل اعلامية واضحة أنها قادرة على خلق اجواء من الاستقرار في وقت الازمات بالمحيط الاقليمي وأنه لا خوف من مواجهة تلك الظروف وألا تكون رسائلها عائمة وغير دقيقة كما يجري حاليا، وان تجرى تجارب وخطط طوارئ دون خلق حالة من الخوف لدى المواطنين والمقيمين وأن يتم تفعيل دور الوزارات المختلفة التي يجب أن تلعب دورا في ظل الازمات.

وأعرب عن أمله في أن تأخذ الوزارات والجهات الأمنية جانب الحذر في ظل هذه الظروف لحماية البلاد من أي ارتدادات لما يجري في المنطقة، لاسيما الدفاع والداخلية والحرس الوطني والدفاع المدني والصحة والتجارة، داعيا الله أن يحمي الكويت وقيادتها وشعبها من كل مكروه.

عبدالله التميمي

العازمي ينتقد القطع المتكرر للكهرباء في ظل الوفرة المالية للدولة

حمدان العازمي

أكد النائب حمدان العازمي ان انقطاعات الكهرباء التي طالت عدة مناطق خلال الايام الماضية تفرض على الجميع وضع خطوط حمراء تجاه هذه المشكلة التي ستنعكس سلبا على جميع مجالات الحياة لاسيما الاقتصاد المحلي والمؤشرات التي ستعطيها حول عدم جاهزية الدولة ومواكبتها وتحديثها للاحتياجات في هذا القطاع المهم والحيوي.

وانتقد العازمي إهمال وزارة الكهرباء والماء وتحميل مسؤولية أخطائها للغير، داعيا وزير الكهرباء م.عبدالعزيز الإبراهيم إلى كشف الحقائق احتراما للشفافية، لاسيما مع وجود الميزانيات المرصودة مسبقا لحل مشكلة الكهرباء، أخذا بعين الاعتبار ان الحجة دائما سرقة محولات الكهرباء فأين خطة الحكومة في مواجهة هذه السرقات، ولماذا لم يتم ضبط هذه السرقات منذ اعلان الوزير قبل شهرين عن سرقة كيابل في محطة الدوحة.

وأشار الى ان الوزارة تنتج 14 الف ميغاواط والاستهلاك الفعلي يصل الى 12100، وهناك ما يقارب 700 ميغاواط هدر في الانتاج فلماذا تنقطع الكهرباء؟ مستغربا من عدم وجود خطة للصيانة لاسيما مع تهالك بعض محطات التحويل الصغيرة التي يتحججون بعطلها فأين الصيانة وخطط الطوارئ؟

وتساءل العازمي إلى متى تنقطع الكهرباء عن مناطق الكويت في ظل الوفرة المالية التي تعيشها البلاد، مشددا على انه في كل عام تصرح وزارة الكهرباء بان هناك خطة متكاملة في فصل الصيف، بيد ان الواقع يعكس خلاف ما يصرح به مسؤولو الوزارة.

وقال العازمي « في كل يوم نسمع عن انقطاع الكهرباء في احدى المناطق بل اصبح امر انقطاع الكهرباء اعتياديا لدينا ولا نشاهد تحركا مقنعا للوزارة لحل هذه المشكلة».

الطريجي: ما المعوقات أمام وزارة الإسكان وتحول دون حل القضية الإسكانية؟

د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا الى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون البلدية سالم الأذينة قال في مقدمته ان القضية الإسكانية تعتبر من أهم القضايا التي تمس قطاعا كبيرا من المجتمع الكويتي خاصة الشباب منهم، حيث يجدون أنفسهم بين مطرقة الأسعار الخيالية للأراضي المهيأة للسكن وسندات الإيجارات التي تلتهم جزءا كبيرا من الراتب الشهري ناهيك عن الشعور بعدم الاستقرار ثم الانتظار الطويل والممل لطلبه الإسكاني ودوامة لا تنتهي. والواجب رفع هذه المعاناة عن كاهل الشباب الكويتي ومساعدة الأسرة الكويتية في إيجاد السكن اللائق والمناسب خلال فترة زمنية معقولة، الحقائق وتبيان التوجه الحكومي في هذا الشأن.

وطالب تزويده بالآتي:

1 ـ منذ إنشاء الهيئة العامة للإسكان عام 1974 ثم وزارة الإسكان عام 1975، حيث انيط بهما توفير السكن المناسب للأسرة الكويتية وحتى وقتنا الحالي والمشاريع الاسكانية تنمو وتزداد وفي المقابل تتراكم الطلبات في قائمة الانتظار، فما المعوقات التي تواجه وزارة الإسكان وتحول دون ايجاد الحلول الجذرية لهذه المشكلة التي تؤرق الأسر الكويتية؟

2 ـ يرجى تزويدنا بإحصائية حديثة لجميع الطلبات الإسكانية متضمنة الطلبات الخاصة بالأرامل والمطلقات والتي مازالت في دور الانتظار وذلك حتى تاريخ السؤال.

3 ـ ما معدل الزيادة في طلبات الإسكان خلال العشرة اعوام الماضية وما نسبة الإنجاز التي تم تنفيذها وتسليمها للمستحقين من مجمل هذه الطلبات؟

4 ـ ما خطة الوزارة لمعالجة المشكلة الإسكانية على المدى القريب وكذلك على المدى البعيد لتقليص قائمة الانتظار للطلبات الإسكانية واختصار فترة الانتظار لأصحاب هذه الطلبات وتوضيح ذلك بالأرقام والإحصائيات؟

بانتظار وصول الطلب رسميا.. وعقده الثلاثاء أو الأربعاء

الغانم: الحكومة طلبت الاجتماع إلى «الخارجية» لإطلاعها على التطورات السياسية

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تلقيه اتصالا من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد يطلب من خلاله الاجتماع مع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية لإطلاعها على التطورات السياسية والإقليمية الراهنة ومدى جاهزية الحكومة.

واضاف في تصريح الى الصحافيين انه في انتظار وصول طلب الحكومة رسميا، ليكلف بعده رئيس او مقرر اللجنة الخارجية بدعوة اعضاء اللجنة ومن يرغب من النواب لحضور الاجتماع، متوقعا عقده الثلاثاء او الاربعاء المقبلين.

وسئل الغانم عن تعارض طلب الحكومة مع توجه النواب لعقد جلسة طارئة فأجاب: امامي الآن رغبة من الحكومة في الاجتماع مع اللجنة الخارجية وأنتظر وصول طلبها الاحد المقبل، أما ما يتعلق في الجلسة الطارئة فلم يصلني شيء حتى الآن، وكنت أتوقع صعوبة توافر النصاب القانوني لعقدها «33» عضوا بسبب الإجازة الصيفية.

مرزوق الغانم

العدساني: كنا نتمنى عقد جلسة طارئة

رياض العدساني

قال النائب رياض العدساني «كنا نتمنى ان تعقد جلسة طارئة» لمناقشة الاوضاع الاقليمية في المنطقة وانعكاسها على الوضع المحلي للاطلاع على استعدادات الدولة للحفاظ على الامن القومي والغذائي والصحي وشبكات الاتصالات ومحطات الكهرباء والمنشآت النفطية ومدى جاهزية الوزارات. وأكد العدساني في تصريح صحافي بمجلس الأمة «أمس» ان اهمية الاحداث الاقليمية جعلتنا نطالب عقد جلسة خاصة في دور الانعقاد المقبل نظرا لعدم توافر النصاب لعقد جلسة طارئة وفقا للمادة 88 من الدستور، لذا نطلب من الحكومة ان يتم عقد اجتماع طارئ وعاجل في كل اللجان البرلمانية المختصة ذات الصلة بالاوضاع الداخلية والخارجية لمناقشة كل الجوانب المتعلقة بالاستعدادات الحكومية.

الحويلة يوقع على طلب الجلسة الخاصة: مناقشة الأوضاع الاقليمية باتت أولوية

د.محمد الحويلة

أعلن النائب د.محمد الحويلة انه وقع على طلب عقد الجلسة الخاصة المقدم من النائب رياض العدساني داعيا جميع النواب للتوقيع لمناقشة الأوضاع الاقليمية المتسارعة في المنطقة واستعدادات الدولة للأمن القومي والغذائي في حالة الطوارئ.

وقال الحويلة في تصريح صحافي : إن مناقشة الاوضاع الاقليمية باتت اولوية ضرورية لما تشهده المنطقة من نزاعات مما يجعل هذه القضية اولوية تستوجب مناقشة كافة الاجراءات الحكومية المتخذة في هذا الصدد. ودعا الحويلة الحكومة لحضور هذه الجلسة لضرورة مشاركة السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية في اتخاذ القرار حول الاجراءات الحكومية وذلك لتعزيز الأمن القومي.

حذر من الدعاوى الباطلة لتبرير إقدام أميركا لتدمير الشام

الجيران: قيام الدولة وإعلان الخلافة لا يكون بالثورات والفوضى

استنكر النائب د.عبدالرحمن الجيران ما نسب إلى المدعو ابو عمر الكويتي (حسين رضا لاري) حول زعمه مبايعة خليفة للمسلمين في أرض الشام قريبا! وأوضح ان هذه الدعوة سبقتها دعوات حول تنصيب خليفة للمسلمين في أنحاء كثيرة في العالم الإسلامي والغربي كلها ذهبت أدراج الرياح، حيث اعلن حزب التحرير إقامة الخلافة في مدينة لندن؟ وأعلن في أفغانستان وفي الصومال وغيرها إلا ان ما يجمعها هو فكر الخوارج والقاعدة ورموزهم: أسامة بن لادن والظواهري والزرقاوي وعمر عبدالرحمن المصري.

وأوضح النائب الجيران ان قيام الدولة وإعلان الخلافة لا يكون بالثورات والفوضى إنما هذا أمر موكول الى علم الله تعالى وليس على المسلمين اليوم سوى واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن وإعانة إخوانهم المسلمين والوقوف معهم في محنتهم، وهذا الذي أوصى به كبار العلماء أمثال العلامة ابن باز والألباني وابن عثيمين رحمهم الله أما ما أثاره أبوعمر الكويتي حول مجلس أهل حل وعقد وأهل شورى ونظام اقتصادي لدولة الخلافة في بلاد الشام؟ فتساءل النائب اين درس هؤلاء الشباب؟ وعلى يد من طلبوا العلم الشرعي؟ ومن من العلماء الربانيين أجاز لهم هذا الفتاوى؟ خاصة ان ابا عمر الكويتي لا يملك هو وجماعته ثمن تصنيع إبرة خياطة ليخيطوا بها ثيابهم فمن أين سيجاهدون الكفار؟

وحذر النائب الجيران الشباب من هذه الدعاوى الباطلة التي يراد منها تبرير إقدام أميركا وحلفاءها على تدمير ما تبقى من بلاد الشام بدعوى محاربة الإرهاب والتطرف تماما مثلما فعلوا في أفغانستان والجزائر وتونس والصومال والعراق وحاليا بمصر.

وفي الختام أشار النائب الى ان مدعي الجهاد الإسلامي ورموزهم وعلمائهم يقيمون في أوروبا وأميركا ويتمتعون بكل امتيازات المهجرين فكيف أباحوا لأنفسهم الاستجداء من الكفار؟ وهم يدعون الناس لجهاد الكفار؟ فهذه غفلة وسذاجة وشدد على الحذر من دعوات التكفير التي تلقى جزافا ويراد منها إيهام الشباب وتحريضهم على أوطانهم وحكامهم.

د.عبدالرحمن الجيران

سلطان الشمري لفتح فروع لجامعة الكويت في المحافظات بعد الثانية ظهراً

اعتبر النائب سلطان اللغيصم الشمري ان حل مشكلة عجز جامعة الكويت وعدم قدرتها لزيادة الطاقة الاستيعابية منذ ثلاث سنوات هو عدم اتخاذ خطوات جدية وعدم انجاز مشروع انشاء المدينة الجامعية في الشدادية، لذا تم تجهيز اقتراح بقانون بفتح افرع لها في المحافظات. وقال الشمري في بيان صحافي: تتضح يوما بعد يوم النتائج السلبية الوخيمة الناجمة عن مشكلة عدم قدرة جامعة الكويت على استيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة المتقدمين للالتحاق بها واحدة من هذه المشكلات المؤسفة التي تتكرر سنويا في البلاد، فيما تفاقمت المشكلة هذه السنة على نحو ملحوظ، وهي مرشحة للتفاقم اكثر فأكثر في السنوات المقبلة مع التزايد المطرد لاعداد الطلبة المتقدمين للالتحاق بها.

وقال الشمري: لمسنا عدم جدية الحكومة في ايجاد حلول جذرية منذ سنوات وانشاء جامعة حكومية اخرى الى جانب جامعة الكويت التي مضى اكثر من 45 عاما على تأسيسها، لذا رفعت المقترح بفتح افرع للجامعة في المحافظات في الثانويات تفتح بعد الساعة الثانية ظهرا.

سلطان الشمري